الاتحاد استقبل وزير الزراعة الأردني لتبادل الخبرات بين البلدين الشقيقين

الدماك : السعي لتطوير القطاع الزراعي والاستفادة من خبرات المزارعين الأردنيين

عبدالله الدماك مرحبا بالوزير الأردني المتحاجدة

الوزير الأردني والدماك يتوسطان أعضاء مجلس الادارة والوفد الأردني

استقبل رئيس وأعضاء الاتحاد للمزارعين وزير الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية المهندس إبراهيم الشحاحده والوفد المرافق له وحضر اللقاء بالإضافة لرئيس الاتحاد عبدالله الدماك أمين السر بالاتحاد محمد صنهات العنيبي وأعضاء مجلس الإدارة عبدالله الدامهوم وفهد المطيري ورئيس جمعية الوفرة الزراعية مساعد بن يحيا ومدير عام الاتحاد عايد الرشيدي ومدير العلاقات العامة احمد الدماك

وفي هذا الصدد أوضح رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين عبدالله محمد الدماك أن هذه الزيارة تأتي من باب التعاون الزراعي بين البلدين الشقيقين الكويت والأردن في المجال الزراعي لتبادل الخبرات بما يعود بالمنفعة على القطاع الزراعي الكويتي خاصة وأن الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية لها باع طويل ولديهم خبرات كبيرة في المجال سواء من ناحية المعدات الزراعية والبذور والأدوية وغيرها وهذه اللقاءات ستعود بالنفع على المزارع الكويتي.

وأكد الدماك إن اللقاء والاجتماع بوزير الزراعة الأردني يعتبر مهم جدا سواء للاتحاد الكويتي للمزارعين وكذلك للمزارع الكويتي خاصة لما يتمتع به المهندس إبراهيم الشحاحدة من خبرة واسعة في هذا المجال إستفدنا منه كثيرا سواء من أفكاره واقتراحاته لتطوير العمل في المجال الزراعي كما أنه أشاد بجهود المزارع الكويتي واستمراره في الزراعة رغم ظروف الطقس القاسية لكنه لم يتركها وأشاد بتطور عمل مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للمزارعين ودعمه المستمر للمزارع الكويتي ووقوفه إلى جانبه من خلال إيصال صوته لجميع المسؤولين في وزارات الدولة وحل مشاكلة وتقديم خطوات مهمة في دعم المزارع الكويتي في تقديم الخدمات وقد يكون من أبرزها توصيل الديزل المدعوم للمناطق الزراعية في الوفرة والعبدلي مما له الأثر البالغ في دعم المزارع الكويتي.

واختتم الدماك تصريحه أن مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للمزارعين لديه تطلعات كبيرة يسعى لتحقيقها من ضمنها تنظيم اللقاءات مع عدد من الوفود العربية في مجال الزراعة لتعود الفائدة على جميع المزارعين في البلدين وسوف نستمر في مطالبنا العادلة من أجل تطوير العمل الزراعي في البلاد.

جانب من اللقاء

لأنها تهدد أمن واستقرار الكويت وتبث الإشاعات المغرضة

«مستقبل وطن» : ندعم جهود الحكومة ومجلس الأمة في التوعية والحذر من الحسابات الوهمية

سالم العجمي

■ ندعو إلى قيام حملات توعوية بخصوص أخطار الحسابات التي تبث إشاعات وتلفق أخباراً وتطعن في ذمم الكثيرين

استنكر رئيس حركة مستقبل وطن سالم عبدالهادي العجمي تفشي ظاهرة الحسابات الوهمية المسيئة بشكل لافت في الكويت وانتشارها بشكل كبير في الفترة الأخيرة، معرباً عن أسفه لما تبثه تلك الحسابات عبر منصات التواصل الاجتماعي من إشاعات ومبركة للأخبار تضرب الوحدة الوطنية وتطعن في ذمم وأعراض شخصيات معتبرة في المجتمع الكويتي، مشيراً إلى أن هذه المشكلة يجب التصدي لها على المستوى الوطني إعلامياً وتوعوياً واجتماعياً وثقافياً، ويجب على الجهات المعنية اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير فورية لتوعية المواطنين بخطر تلك الحسابات وتشكيل حائط صد مجتمعي قوي يمنعها من تحقيق أهدافها الدنيئة، خاصة وأنه لا يمكن إصدار تشريع أو قانون أو الملاحقة القانونية بهذا الخصوص حيث أن التصدي القانوني غير ممكن لإمكانية إدارة تلك الحسابات من خارج الكويت.

وأضاف العجمي بأنه لا يمكن المطالبة بقانون أو تشريع لمعاقبة أصحاب تلك الحسابات ومن يقف وراءهم لسبب آخر وهو الخشية من استغلال مثل هذه القوانين للحد من الحريات وتكميم الأفواه والحد من حرية التعبير أو الكبت السياسي لأصحاب الرأي الذين تنسجم آرائهم وطرحهم مع مستقبل الكويت وتقدمها وازدهارها.

وبين العجمي بأن الحسابات الوهمية وصلت إلى حد الظاهرة المريبة وتمادت في نشر إشاعات طالت أعلى المناصب من وزراء وأعضاء مجلس أمة وشخصيات معتبرة في المجتمع الكويتي والطعن في ذممهم، بالإضافة إلى التركيز على البعد الطائفي بغرض نشر التفرقة وتمزيق النسيج الوطني، لافتاً إلى أن هذه الظاهرة غريبة على أهل الكويت ولم يعتادوا عليها.

وأكد أن حركة مستقبل وطن تستنكر جميع إمكانياتها وتقف إلى جانب الحكومة ومجلس الأمة والشعب الكويتي في التصدي لتلك الحسابات الوهمية بالتكاتف والتلاحم، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن الحركة قامت على مبادئ ترسيخ الوحدة الوطنية ونبذ العنصرية والنعرات الطائفية والقبلية والمحافظة على قيم وأخلاق المجتمع الكويتي.

وختم العجمي مؤكداً على أن حرية التعبير حق محفوظ للجميع، وأن الجميع يشهد بديموقراطية الكويت، إلا أن هذه الحرية لا تعني انعدام المسؤولية والتحرر من القيود، والضرب بالقوانين عرض الحائط والتعرض للأعراض والسمعة الشخصية والإساءة إلى المبادئ والأخلاق وكرامات الناس.

تتمات

تحرك عربي

آمال حل الدولتين الذي طالما كان محور الدبلوماسية الدولية.

وفي ذات الإطار وعلى الصعيد المحلي أعلنت وزارة الخارجية عن إدانة واستنكار دولة الكويت وبأشد العبارات لهذا الإعلان، مؤكدة أنه يعد إعتداء خطير وصارخ على حقوق الشعب الفلسطيني وإنتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، فضلاً عما يمثله من تقويض للجهود الهادفة الى إحلال السلام العادل والشامل.

وشدد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته القانونية في رفض هذا الإعلان ، وإعتبار ما قد يسفر عنه باطلاً ولا يرتب أي آثار قانونية تمس الحقوق المشروعة والتاريخية للشعب الفلسطيني.

واختتم المصدر تصريحه بالتأكيد على موقف دولة الكويت المبدئي والثابت الداعم للقضية الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً للمرجعيات الدولية والتي في مقدمتها مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

من جانب آخر أكدت السعودية أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للمملكة، مجددة حرصها على وحدة وسيادة وسلامة الأراضي العربية بشكل عام، وأمن الخليج العربي بشكل خاص.

وقال وزير الخارجية السعودي إبراهيم بن عبد العزيز العساف في الدورة العادية 152 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية المنعقدة أمس بالقاهرة، إن «القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للمملكة العربية السعودية منذ عهد المؤسس، وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود».

وأكد أن «المملكة ستواصل دعمها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمسكها بمبادرة السلام العربية التي اعتمدتها الجامعة العربية في 2002، ورحب بها المجتمع الدولي».

وأضاف «أن المملكة تؤكد ضرورة إحياء المفاوضات في إطار عملية السلام بالشرق الأوسط، وفق قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية، وتدعو المجتمع الدولي ليتحمل مسؤولياته نحو إعادة الحقوق الفلسطينية، والتدخل لوقف الممارسات العدوانية ضد الشعب الفلسطيني».

من ناحية أخرى ذكر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أن وزراء الخارجية العرب نددوا بخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.

وقال أبو الغيط، للصحافيين بعد اجتماع دام يوماً واحداً للوزراء في القاهرة: «تصريحات نتانياهو عن ضم أراض من الضفة الغربية بمثابة انتهاك للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة».

وأضاف «يعتبر المجلس أن هذه التصريحات تقوض فرص إحراز أي تقدم في عملية السلام، وتنسف أسسها كافة».

من جهة أخرى أدان الأردن، إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو نيته ضم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وفرض السيادة الإسرائيلية على منطقة غور الأردن، وشمال البحر الميت، معتبرة أنها تصعيد خطيرا ينسف الأسس التي قامت عليها العملية السلمية، ويدفع المنطقة برمتها إلى العنف وتأجيج الصراع.

وأكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي رفض المملكة إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي واعتبره خرقا فاضحا للقانون الدولي، وتوظيفا انتخابيا سيكون ثمنه قتل العملية السلمية، وتقويض حق المنطقة وشعوبها في السلام.

ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وإعلان رفضه الإعلان الإسرائيلي وإدانته والتمسك بالشرعية الدولية وقراراتها، والعمل على إطلاق جهد حقيقي فاعل لحل الصراع على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط 4 يونيو 1967، سبيلا وحيدا لتحقيق السلام.

وكانت منظمة التعاون الإسلامي دانت في وقت سابق بأشد العبارات، عزم رئيس الوزراء الإسرائيلي فرض السيادة الإسرائيلية على جميع مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات بالضفة الغربية في حال إعادة انتخابه.

واعتبرت المنظمة في بيان على موقعها الإلكتروني، أمس الأربعاء، أن هذا الإعلان الشعب الفلسطيني، وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338».

وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، يوسف بن أحمد العثيمين، أن «المنظمة ستعقد اجتماعاً استثنائياً على مستوى وزراء الخارجية، بطلب من المملكة العربية السعودية، لبحث هذا التصعيد الإسرائيلي الخطير، واتخاذ الإجراءات السياسية والقانونية العاجلة للتصدي لهذا الموقف العدواني الإسرائيلي، وتوحيد جهود الدول الإسلامية عبر خطة عاجلة تواجه الإعلان الإسرائيلي وتتصدى له بكل الطرق الممكنة».

كما حمّل الأمين العام للمنظمة حكومة الاحتلال الإسرائيلي تداعيات هذا الإعلان غير القانوني، الذي من شأنه تقويض أي جهود دولية لإحلال سلام عادل ودائم وشامل وفقاً لرؤية حل الدولتين.

وطالب في الوقت نفسه، جميع الدول والمنظمات الدولية رفض وإدانة هذا الإعلان الاستفزازي، وإلزام إسرائيل وقف جميع إجراءاتها أحادية الجانب، باعتبارها باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة.

واختتم العثيمين تصريحه بالتأكيد على مواقف المنظمة ودولها، وخاصة السعودية، دولة مقر المنظمة ورئيسة القمة الإسلامية الرابعة عشرة، الرامية إلى تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو «حزيران» عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وكان رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أعلن فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة، إذا أعيد انتخابه في 17 سبتمبر الجاري.

وقال نتنياهو في خطاب تلفزيوني: «هناك مكان واحد يمكننا فيه تطبيق السيادة الإسرائيلية بعد الانتخابات مباشرة».

«المركزي» يدخل

وأوضح ان التعديلات جاءت ايضا في إطار مراجعة تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك المحلية الصادرة في يونيو 2012 وذلك بغرض تحديثها في ضوء آخر ما صدر من معايير رقابية دولية في مجال الحوكمة السليمة.

وبين إن إضافة اعضاء مجالس الإدارة المستقلين في تشكيل مجالس الإدارة في البنوك يستهدف ترسيخ مبدأ استقلالية اعضاء مجالس الإدارة الذي يعد من أسس ممارسات الحوكمة السليمة.

وذكر ان التعديلات تضمنت تعريفا للعضو المستقل وتحديد شروط الاستقلالية وذلك تأكيدا لاتخاذ القرارات بتجرد وموضوعية لما هو في مصلحة البنك وعدم تعريضه للمخاطر والمحافظة على الثقة العامة في البنك وتعزيز الاستقرار المالي.

واشار المحافظ إلى أن هذا التعديل تضمن أيضا الا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن اربعة وبما لا يزيد على نصف عدد أعضاء المجلس وهو الحد الأعلى المسموح به بموجب قانون الشركات.

واوضح انه يجوز بموجب هذه التعديلات الا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين اثنين بداية من 30 يونيو المقبل وعن أربعة أعضاء بداية من 30 يونيو 2022 وذلك من أجل عدم احداث طلب مفاجئ على الأعضاء المستقلين والسماح للبنوك بالتدرج في تطبيق هذا التعديل.

وقال ان تحديث التعليمات تضمن تأكيد حوكمة إدارة المخاطر وبشكل محدد ما يتعلق بالإطار العام لهذه الحوكمة وذلك من خلال تحديد مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر.

وذكر ان التعديلات تضمنت إضافة وظيفة الالتزام وهي من المبادئ المهمة ضمن اطر الحوكمة السليمة في ضوء طبيعة وحساسية المخاطر الناجمة عن عدم التزام البنوك بالقوانين والنظم والتعليمات والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية والمخاطر المالية ومخاطر السمعة.

واكد الهاشل ان الحوكمة الفعالة تشكل احدى الركائز الأساسية لسلامة ممارسات العمل المصرفي موضحا ان القطاع المصرفي في الكويت يشكل عصب النظام المالي ما يجعل من تطبيق الحوكمة الفعالة أحد المتطلبات الداعمة لتعزيز الاستقرار المالي.

واوضح ان البنوك الكويتية ستبادر باتخاذ الخطوات اللازمة لاستيفاء متطلبات هذه التعليمات تمهيدا لتطبيقها رسميا اعتبارا من تاريخ 30 يونيو 2020.

من جانب اخر قال الهاشل انه في مع صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم «9» لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية فقد اصدر «المركزي» قرارا بشأن ضوابط قيد شركات تبادل المعلومات الائتمانية وفقا للقانون المشار إليه.

واضاف ان مجلس ادارة «المركزي» اصدر ايضا قرارا بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المرشحين لعضوية مجالس إدارة شركات المعلومات الائتمانية ومن يفوضهم مجلس إدارة الشركة في عمل معين.

واوضح ان القرار تضمن ايضا الشروط الواجب توافرها فيمن يعين رئيسا للجهاز التنفيذي في الشركة او نوابه او مساعديه.

النهام : تفكيك

يرافقه وكيل الوزارة المساعد لشؤون المرور والعمليات اللواء جمال الصايغ صباح أمس في إطار حرص القيادات العليا للمؤسسة الأمنية للاطلاع على الأوضاع الأمنية والمرورية في كافة أنحاء البلاد والاطمئنان على انسيابية الحركة والحد من الازدحام والاختناق المروري.

كما قام بجولة تفقدية على الطرق الرئيسية والفرعية المؤدية إلى جامعة الشدادية، واطلع على انسيابية الحركة المرورية ووجه بانتشار الدوريات المرورية الثابتة والمتحركة في محيط مبنى الجامعة وبوابات دخول وخروج الطلبة لتفادي أي ازدحام مروري وتسهيل الحركة لأبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات.

وشدد على ضرورة تواجد رجال الأمن عند المدارس والجامعات لتأمين حركة دخول وخروج الطلبة مع بداية العام الدراسي الجديد ومنع الاختناقات المرورية والقضاء عليها بالتنسيق مع جميع القطاعات ذات الصلة.

من جانب آخر بحث النهام مع سفير رومانيا قضية اختفاء المواطن البقلي منذ 2015.

وأكد النهام ما تمثله هذه القضية من أهمية على المستويين الرسمي والشعبي في الكويت، معربا في ذات الوقت عن تقديره الكبير للجهود المبذولة من السلطات الرومانية المختصة لحل لغز اختفائه.

ومن جهته أعرب السفير تاتاسي عن سعادته وامتنانه لحفاوة الاستقبال معبراً عن تقديره البالغ للرعاية الكريمة التي تحظى بها البعثة الدبلوماسية الرومانية على الصعيدين الرسمي والشعبي.

الحويلة يقترح

براتب عند استحقاقه الرصيد المتوي الجديد.

وقال الحويلة في اقتراحه أن المواطنين يواجهون تحديات مالية صعبة في ظل الغلاء المعيشي ومتطلبات الحياة، حيث إن هناك الكثير من الموظفين يواجهون ظروفًا مالية صعبة ولتجنيبهم الاستدانة والاقتراض ولمساندتهم في تخفيف هذا العبء المادي من خلال دعمهم ماديًا.

وقال الحويلة أن الإقتراح جاء حرصًا على تحفيز الموظفين وظيفيًا، حيث إن هناك فئة كبيرة من الموظفين تترك أرصدة إجازاتها تتراكم إلى حين التقاعد دون استخدامها، وإعمالاً لما هو قائم في المؤسسات العسكرية من قوانين للاستفادة من رصيد الإجازات الدورية للموظف.

أمير قطر

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأكد أن القانون الجديد يحدد المتطلبات القانونية الملزمة لقطاع الأعمال والقطاعات المالية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك المنظمات غير الهادفة للربح وخدمات تحويل الأموال. وبحسب البيان فقد حدد القانون العقوبات على كل من يخالف أحكامه وتشمل فرض جزاءات مالية على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو المنظمات غير الهادفة للربح المخالفة كما تشمل الحبس لكل شخص تتم إدانته بجريمة تمويل الإرهاب.

كما أكد ان القانون الجديد سيساهم في تعزيز الدور الريادي الإقليمي لقطر والتزامها الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المؤبد لمرشد الإخوان

وقال المصدر الذي فضّل عدم ذكر اسمه إنّ المحكمة المنعقدة في مجمع محاكم في سجن طرة في جنوب القاهرة أصدرت أحكاما بالسجن المؤبد بحق المرشد العام للجماعة محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر وتسعة آخرين. وعقوبة السجن المؤبد في مصر لنوازي الحبس 25 عاما.

وقضت المحكمة بالسجن من 7 إلى 10 سنوات بحق خمسة أعضاء آخرين في الجماعة التي حكمت مصر بين عامي 2012 و2013 في حين برّأت ستة متهمين آخرين.

ودانت المحكمة المتهمين «بارتكاب جرائم بالتعاون مع منظمات أجنبية» في إشارة لحركة حماس وحزب الله الشيعي اللبناني، على ما ذكر المصدر نفسه.

كما دينوا بـ«تمويل الإرهاب» وارتكاب أفعال تقوض استقرار وأمن البلاد.

وقال القاضي محمد فهمي قبل النطق بالحكم إنّ «المتهمين ارتكبوا جرائم أضرت استقلال وأمن البلاد». وتابع أن «المتهمين خانوا الوطن وارتكبوا جريمة لا تغتفر».

وأوضح المصدر أن المتهمين يمكنهم الطعن في الحكم.

وكانت القضية تشمل الرئيس الإسلامي المعزول محمد مرسي الذي توفي إثر سقوطه مغمى عليه خلال جلسة لمحاكمته في يونيو الفائت.

وأطاح الجيش مرسي، المنتمي للإخوان المسلمين، في يوليو 2013، بعد احتجاجات شعبية واسعة ضد حكمه الذي استمر عاما واتسم باضطرابات سياسية واقتصادية.

وفي أعقاب إطاحته، شنّت السلطات المصرية حملة قمع واسعة أسفرت عن مقتل مئات من أنصاره واعتقال آلاف آخرين قبل أن تتوسع لاحقا لتشمل المعارضين اليساريين والليبراليين.

وصنّفت مصر جماعة الإخوان المسلمين «تنظيما إرهابيا» في ديسمبر 2013.

روحاني: «سياسة

روحاني والرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد ساعات من إعلان البيت الأبيض استعداده للقيام بمثل هذا اللقاء.

وقال روحاني خلال اجتماع لمجلس وزرائه نقله التلفزيون الحكومي «يتعين على الأمريكيين أن يفهموا أن سياسات الحرب والوعيد لا طائل منها وأن عليهم التخلي عنها».

وأضاف روحاني «لقد فرض العدو علينا أقصى قدر من الضغوط، وردنا هو مقاومة ذلك والتصدي له» مشيرا إلى الحملة التي تشنها الولايات المتحدة ضد إيران.

تصاعد التوتر بين طهران وواشنطن منذ مايو 2018 إثر انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من جانب واحد من اتفاق 2015 النووي وفرض عقوبات مشددة أصابت الاقتصاد الإيراني بالشلل.

وردت إيران على ذلك بتقليص التزاماتها النووية في إطار الاتفاق الذي نص على تخفيف العقوبات المفروضة عليها.

وقال روحاني الأربعاء إن إيران مستعدة للامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة، وهو الاسم الرسمي للاتفاق، فقط إذا قام الأمريكيون بالمثل.

وقال «لقد قلنا مراراً إن سياستنا ... هي سياسة تكتولوجية «نووية» سلمية، وإن نهجنا في خطة العمل المشتركة هو الالتزام مقابل الالتزام».

وأضاف «لقد اتخذنا الخطوة الثالثة ... وإذا كان لازماً وضرورياً في المستقبل، فسنتخذ خطوات أخرى».

إصابة 6 اشخاص

الامن القت القبض على منهم .

وأوضحت الشرطة أنها تلقت بلاغا بوقوع عملية طعن مبينة أن عناصر الأمن «فور وصولهم» وجدوا ستة أشخاص مصابين.